

كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القديس يوسف، في مؤتمر "الوساطة : تعزيز الديمقراطية ودولة القانون" يوم الجمعة الواقع فيه ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣

١. بدافع من العاطفة الجياشة الكامنة في أعماقي، أودّ أولاً أن أرحّب بكم في هذا المؤتمر الهامّ "الوساطة : تعزيز الديمقراطية ودولة القانون" الذي نظّمه المركز المهني للوساطة في جامعة القديس يوسف بالتعاون مع معهد العلوم السياسيّة في كليّة الحقوق التي تحتفل هذا العام بمئويّتها، كما أرحّب بجمعيّة المحقّقين في الشكاوى، الوطاء الفرانكفونيين (AOMF)¹ مع الدعم المعنوي والمادي للمنظمة الدولية للفرانكفونية التي أحيي خاصّة ممثليها الذين أتوا للمشاركة في هذا المؤتمر. باسم الجامعة، أودّ أن أشكركم جميعاً أنتم، جميع شركائنا في جمعيّة المحقّقين في الشكاوى الوطاء الفرانكفونيين (AOMF)، لدوركم الرائد في هذا المجال والدعم الذي تقدّموه لنا، والمنظمة الدولية للفرانكفونية (OIF)، هذه المنظمة الشريكة التي تضمن القيم الفكرية والإنسانية والاجتماعية للفرانكفونية تأكيداً على ما قاله السيد غيلو Guilhou عن الاهتمام الكبير الذي توليه المنظمة الدولية للفرانكفونية حيال الوساطة، لفظ "وساطة" ورد عدّة مرّات خلال مؤتمر "فاس". بالإضافة إلى خدمة الإنترنت في جامعة القديس يوسف والسيدة فاديا كيوان التي تحمل لواء قضية الديمقراطية، من المهمّ بالنسبة إليّ أن أعرب عن امتناني للسيدة جوانا بو رجيلي، مديرة المركز المهني للوساطة لالتزامها الكليّ من أجل قضية الوساطة.

٢. سبق وقلت "بدافع من العاطفة الكامنة في أعماقي" وأفسّر ما قلته : صحيح أنّ هناك العديد من الندوات والمحاضرات التي يتمّ تنظيمها في بلادنا لانتقاد السياسة والسياسيين وإسقاط النظام السياسي اللبناني التعاقدية ولكن من النادر أن نجتمع معاً سياسيين ومفكرين سياسيين وصانعي قرارات في حلقة تعليمية حول السياسة كعمل وساطة بغية تعزيز الديمقراطية ودولة القانون بدل دولة العنف بكل أشكاله. وهذا يعني أنّ أهمية هذا المؤتمر تكمن في حقيقة أنه سيُسَنَّبُ بهذه السلسلة من الحلقات الدراسية للتعلم الفاعل من أجل التنشئة على الوساطة، مع مراعاة المزالق اللبنانية والأوضاع السلبية في ممارسة إيجابية صحيحة للسياسة في بلادنا. فإذا كانت الديمقراطية تُدار بطريقة سيئة هذا يعني أنّ ممارسة السياسة نفسها تتمّ عن وجود عجز واضح.

٣. إنّ انعقاد هذا المؤتمر و ما يليه يجعلني أطرح السؤال التالي : استفاد لبنان من الفرص الإيجابية خلال تاريخه من أجل السيطرة على صراعاته وتأسيس نظام ديمقراطي راسخ ودائم، وتعزيز قيام دولة قانون وعدالة، ولكن ماذا فعل بهذه الفرص ؟ ولماذا أصبح لبنان أرض الفرص الضائعة بدلاً من أن تكون السياسة إمكانية للخروج من الأزمة ؟ صحيح أن التنوّع الاجتماعي والديني هو واقع من الصعب إدارته، ولكن كيف السبيل لنجعل هذا التنوّع ورقة رابحة وتتوفّر فيه جميع أسباب النجاح للبنان ؟

¹ Association des Ombudsmans et Médiateurs de la Francophonie (AOMF).

٤ . من دون إعطاء أجوبة تتطلّب دراسة شاملة، أودّ أنّ أعبر لكم عن حدس خطر لي بالأمس فقط خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر كلية الحقوق تحت عنوان : "في ديمومة ووضعيّة الحقوق الزمنية". هذا الحدس يجعلني أقول إنّ الحقوق كلّما كانت أداة تستخدمها السياسة عن طريق الفساد في الممارسة السياسيّة (أنا لا أتحدّث هنا عن الحقوق كسلطة قضائيّة)، كلّما اقتصرت هذه الحقوق العالميّة التي هي موضع إجماع بين اللبنانيين على شيء مجرد يصلح للملائكة وليس للبشر. في هذه المرحلة تنشأ أزمة تصبح أزمة سياسيّة، لا بل أيضًا أخلاقيّة واجتماعيّة تترك آثارها على الحالة الأمنيّة والاقتصاديّة. ولكن من الواضح أنه ليس بالمواعظ الأخلاقيّة يمكن أن تُحلّ الأزمة السياسيّة.

٥ . أيّها الأصدقاء الأعزّاء، يبدو أنّ هذه الحلقة الدراسيّة هي نوع من سلطة مضادّة للسلبية والعجز والتراخي المتفشّين حاليًا. لهذا السبب، يجب أن يحيط تصميم مشروعكم لهذه الندوة بأكثر من مشكلة جوهريّة كما يجب تقصّي الوسائل وتوجيهها من أجل بلوغ أغراضها المتوقّعة. لذلك، هناك ثلاثة مواقف من الضروريّ أن نحولها إلى قناعات دوليّة : يجب علينا استعادة حريّة الفكر لكي نتحمّل مسؤوليّة أي وضع من الأوضاع بطريقة أفضل والقول إنّ المهمّ هو ليس الحصول على نتائج جيّدة، ولكن ينبغي، في حالتنا، إقامة المناقشات المجدية ومواجهة الأفكار بعضها ببعض. عليكم الحصول على نتائج أفضل، نعم ولكن بشرط أن يودّي هذا إلى مقدّمة لثقافة الديمقراطيّة والحوار ولوجوب الاعتراف المتبادل. لهذا السبب، يتوجّب علينا أن نكون أقلّ حتميّة و أكثر انفتاحًا على بعضنا البعض، موحّدين في المِحَن ومعربين ليس عن الرجاء الذي هو تفاؤل فحسب بل عن الرجاء الذي هو ثقة وإيمان بأنّ هناك دائمًا أشخاص يأتون لملاقاتنا.

حظًا سعيدًا للبنان وللمؤتمر.